٢ ـ الزراعة :

الجدول رقم (٢) يشير الى ، الناتج الاجمالي ، متوسط الاستهلاك واجمالي القيمة المضافة الزراعة حسب الاسعار المتغيرة خلال الفترة ما بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦ .

هناك تراجع في اجمالي الناتج الزراعي مبين في الجدول الملحق رقم (٣). وليست لدينا معطيات حسب الاسعار الثابتة ، ولكن ، على وجه التقريب فان اجمالي الناتج الزراعي حسب الاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٨ قد حسبت في الجدول الملحق رقم (٤).

ان معدلات النمو التي حسبت من معطيات قدرت حسب الاسعار المتغيرة ، لا معنى لها ، لانها تحوي عناصر كثيرة من التضخم ، احدى المظاهر البارزة في الاقتصاد الاسرائيلي خلال السنوات المنصرمة . وكما هو مبين من الجدول رقم (٢)، فان معدل النمو السنوي لقيمة اجمالي الانتاج الزراعي وذلك حسب الاسعار الثابتة وكان ٧,٩٪ خلال الفترة تحت الدرس . وهذا يعني المساواة في المستوى الذي حصل في الاقتصاد .

وفي الحقيقة ، عند عزل التقلبات الكثيرة التي تحصل بالنسبة للناتج (تبعا الى الاعتماد الكلي في الزراعة على المطر)، فان حصة الزراعة بالنسبة الى القيمة المضافة بقيت ثابتة على ٣٥ ـ ٣٦٪ ، بشكل ملحوظ خلال الفترة تحت الدرس .

الجدول رقم (٢)

الانتاج الاجمالي ، متوسط الاستهلاك (حسب الاسعار الجارية) والقيمة المضافة في القطاع الزراعي في الضفة الغربية ، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦ . (بملايين الليرات الاسرائيلية بالنسبة المئوية)

	الناتج الاجمالي (حسب الاسعار الجارية)	متوسط الاستهلاك (حسب الاسعار الجارية)	اجمالي القيمة المضافة (حسب الاسعار الجارية)	الناتج الاجمالي (حسب اسعار ٦٨) " ب "	اسهام الزراعة في اجمالي الناتج المحلي حسب عامل الكلفة)
١٩٦٨	١٣٥,٠	٢١,٤	١١٣,٦	١٣١,٩	٣٦,٢
١٩٦٩	١٨٠,٤	٢٧,٠	١٥٣,٤	١٦٥,٧	٤٠,٦
١٩٧٠	١٧١,٩	٣٠,٩	١٤١,٠	١٤٧,٥	٣٥,٢
١٩٧١	٢٣٨,٧	٣٥,٣	٢٠٣,٤	١٧٠,١	٣٦,٥
١٩٧٢	٣٤٧,١	٤٢,٩	٣٠٧,١	٢٢٣,٦	٣٦,٨
١٩٧٣	٤٠٣,٥	٦٣,٥	٣٧١,٩	١٩١,١	٣٨,٠
١٩٧٤	٨٩٣,١	٩٧,٦	٧٩٥,٥	٢٨٧,٤	٤٥,٠
١٩٧٥	٩١١,٠	١٩٧,٤	٧١٣,٦	٣٠٨,٨	٢٩,٩
١٩٧٦	١٥٣٥,١	٢٩٢,٢	١٢٤٢,٩	٢٤١,٠	٣٤,٩
معدل النمو السنوي " ا "	٣٥٠٩	٣٨,٠	٣٥,٥	٧,٩	

المصدر : الجداول الملحقة رقم (٣) و(٤) ، والمكتب المركزي للاحصاء ، الدليل الاحصائي لاسرائيل ، ونشرات مختلفة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٧ .

أ ـ الاساس المعتمد .

ب ـ ما عدا كميات هامشية من مختلف المواشي ومنتوجات المحاصيل والغابات .

وعلى أي حال ، فانه بالاعتماد على امكانيات الانتاج والمنجزات التي حصلت خلال السنوات ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، يمكن القول دون ريب ، بان التوسع الصافي في الانتاج الزراعي لم يتعد ٤,٥٪ سنويا خلال الفترة قيد الدرس . وبالطبع فان هذا الانجاز الاخير يحظي بالرضا اذا ما قورن بتلك النتائج التي حصلت عليها دول الاكوا .

ان المسألة المهمة التي يجب مراعاتها هي ان القطاع الزراعي لم يشهد ذلك التوسع الدراماتيكي الذي ادعته بعض المصادر . ولكن هناك مؤشرات توحي بان الجهود المبذولة في عملية التطوير تلاقي بشكل خاص مشاكل خطيرة واساسية . والذي حصل فعلا للزراعة في الضفة الغربية خلال العقد المنصرم كان تغييرا جذريا في المجال الزراعي كنتيجة لتنفيذ سلسلة من السياسات والتي نادرا ما كانت تخدم مصالح السكان المحليين على المدى الطويل .

ان التغيير والنمو الذي حصل في هذا القطاع قد انجز فقط بسبب الزيادة في فعالية العمليات الاقتصادية . وبالتدريج ، فان موارد الرزق والزراعة التقليدية قد استبدلت بزراعة دخل فيها الراسمال بشكل كثيف ووجهت حسب متطلبات السوق .

ومهما يكن، ولما لذلك من اهمية نرى انه لم يطرأ أي جهود تحسينية او توسع في قاعدة الموارد . وفي الحقيقة فان قاعدة الموارد الزراعية قد تقلصت . وان الحقيقة التي تقول بان التطور الذي حصل بالنسبة للقاعدة المادية والمؤسساتية في الضفة الغربية قد بقي ساكنا ، سوف يكون لها ايحاءات خطيرة بالنسبة للتطور الزراعي على المدى المتوسط والطويل وبشكل عام وعلى التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي كذلك .

ب ـ هيكلية ونمو الانتاج الزراعي

١ ـ الهيكلية :

التغيرات التي حصلت في هيكلية اجمالي الانتاج الزراعي يمكن ملاحظتها في الجدول رقم (٢). وكما رأينا اعلاه ، فان التعافي الذي حصل في هذا القطاع بعد سنة ١٩٦٧ والتقلبات الكبيرة التي حصلت في انتاج الزيتون ، ولمدى اقل بالنسبة لمحاصيل الحقول ، قد شوهت هذا الاتجاه . ويعتقد بان الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦ كافية للوصول الى استنتاجات مفيدة ، عندما نحيد عدم الثبات الذي يحصل في انتاج الزيتون وذلك بجعله ثابتا . وهكذا فان سنة ١٩٦٩ (وهي سنة جيدة) قد اختيرت للمقارنة مع سنة ١٩٧٦ (وهي سنة جيدة ايضا).

ان ثلثي الايراد الزراعي تقريبا في الضفة الغربية يأتي من انتاج المحاصيل ، والثالث الباقي من منتوجات المواشي . وخلال العقد المنصرم ، فان اسهام كلا هذين القطاعين لم يشر الى اي اتجاه محدد ، ولكن بقي على نفس المستوى .